BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

شرفات

البحث عن الإنسان:
الدين، التقنية، الهوية

تأليف
خالد عزب

سلسلة علمية مُحكمة متخصصة في الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية - برنامج الدراسات الاستراتيجية، بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى الفقي

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
آية رضوان

التدقيق اللغوي
أحمد محمد شعبان

التصميم الجرافيكي
خالد مصطفى

الآراء الواردة في «شرفات» تُعَبِّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

البحث عن الإنسان:
الدين، التقنية، الهوية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

عزب، خالد، -١٩٦٦

البحث عن الإنسان : الدين، التقنية، الهوية / تأليف خالد عزب. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٧.

صفحة ؛ سم. (شرفات ؛ ٤)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك ٩-٤٥٥-٤٥٢-٩٧٧-٩٧٨

١. الإنسان. ٢. توازن القوى. ٣. مفهوم الذات. ٤. الدين. أ. مكتبة الإسكندرية. برنامج الدراسات الاستراتيجية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان ج. السلسلة.

ديوي -٣٠١ ٢٠١٧٨٥٩٢٦٦

ISBN: 978-977-452-455-9

رقم الإيداع: 2017/23983

© ٢٠١٧ مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

الإنسان	٧
تقنيات التحكم	١١
الهوية والدين	١٧
كيف يغير التقدم المجتمعات؟	٢١
العقل النقدي	٢٩
علم الجدل و المناظرة	٣١
إلى أين نحن؟	٣٩
المراجع	٤١

الإنسان

انتظمت حياة البشر في عصور تاريخية سحيقة بظهور المدن، ومن هنا بدأ العالم يعرف الحياة المدنية، وعرفت مصر وبلاد الرافدين مفهوم الدولة (حوالي ٣٥٠٠ ق.م.)، وسرعان ما أعقب ذلك تطور مماثل في ضفاف النهر الأصفر (هونغ هو)، وفي نهر السند والبيرو وأمريكا الوسطى.

ربط بعض العلماء قيام الدول من حيث تطور وسائل السيطرة على السكان، لكن هذا الربط لا يمكّننا أثريًّا من التمييز بين المؤسسات العسكرية والشرطة في البقايا الأثرية للمجتمعات البدائية، بينما سعى اتجاه آخر لاتخاذ بعض الصفات كدلالة على الحضارة؛ مثل الكتابة والحرف ذات الصبغة الفنية وبعض أوجه الثقافة التي يتم إنتاجها عن طريق المتخصصين، لكن مايكل هوفمان يرى «أن أهم الصفات البارزة التي تنتج عن عملية الانتقال المعقدة (التمدن) هي ظهور مجموعات من الناس قادرة على تركيز قدر من السلطة في أيديهم؛ أي كل مقومات الدولة ابتداءً من: المعابد، الاحتفالات العامة، الحروب، العمارة الرسمية، التجارة، وحتى النظم الاجتماعية والاقتصادية حيث تظهر النخبة في ظل تجسيد القوة ودوامة المركزية».

من أجل ذلك، نجد أن فنون الحضارة ليست في الحقيقة جوهر الدولة (المجتمع)، ولكنها ظاهرة ثانوية فحسب تختلف من مكان إلى آخر، ففي حين يعتقد معظم الباحثين أن الدول تتطور مع تطور المدن، فإن المدن ليست دائمًا ضرورية لنشأة الدول، فالإمبراطورية القديمة في أدغال كمبوديا تكونت أساسًا بدون الاعتماد على المدن على الرغم من أنها كانت تمتلك مراكز إدارية رسمية، وبالمثل فإن المغول الرحَّل بقيادة جنكيزخان أنشأوا واحدة من أكبر الإمبراطوريات التي عرفها العالم إلى حدٍّ كبير من دون الاعتماد على المدن.

لكن الدول في النهاية تقوم على التسلسل الهرمي للمجتمع، عكس القبيلة أو المجتمع البدائي الذي يوجد فيه مستوى واحد من السلطة أعلى من إنتاج المواد الغذائية لهذا المجتمع، ذلك المجتمع الذي يقيم فيه الرئيس جنبًا إلى جنبه مع رفاقه والحرفيين والخدم.

في الدولة هناك مستويات متعددة للسلطة، وهي معقدة تؤدي إلى تركيز القوة «السيطرة»، التي تحتاج إلى زيادة أكبر في الإنتاج، وتنوع في أدوات الإنتاج، وتبادل سلعي وقيم روحية، هذا كله يقود إلى تسلسل هرمي في المجتمع، وإلى ظهور عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الصيادين والفلاحين والتجار ورجال الدين وممثلي السلطة والإدارة، وهو ما يشير إلى هرمية السلطة والمجتمع.

لكن بقي حلم المساواة يراود البشرية منذ أفلاطون، بل إننا نرى أنه كان قبل أفلاطون، حيث حاول هؤلاء الحالمون القضاء على التمييز الاجتماعي للحصول على مجتمع غير هرمي، لكن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا توصلوا إلى أنه لا يمكن لمجتمع معقد أو مجموعة كبيرة من الناس داخل مجتمع متكامل أن ينفصلوا عن التنظيمات الهرمية، فكل المجتمعات الصناعية المعاصرة تبدو معقدة للغاية؛ بحيث إنها لا تستطيع البقاء في ظل غياب البنية الهرمية أو التسلسل الهرمي للمجتمع. وهناك بعض المجتمعات الصغيرة من الناس ربما ينجحوا في تشكيل مجتمعات متساوية أو مجتمعات غير هرمية، ولكن هذه الفئات المجتمعية لا يمكن أن تتجاوز أعدادها أكثر من بضع مئات من الأشخاص، ويتم ذلك عن طريق عدم تطوير بعض أشكال التسلسل الهرمي.

إن المجتمعات- التي تحاول الصمود أمام التأثيرات السلبية الناجمة عن المصالح المتباينة والشخصيات الدينية وتضارب الأولويات- تدين في واقع الأمر في استمراريتها إلى منتجات حديثة ونظم جديدة حصلت عليها من المجتمعات الهرمية التي تفر منها؛ لذلك فإن الدعوة إلى عزلتها على غرار جماعة التكفير والهجرة في مصر خلال حقبة السبعينيات تجعل من المستحيل إنتاج السيارات والطاقة والخدمات الطبية والعلم، فبدون التنظيم الهرمي لن يكون هناك تقييد لرغبات الناس والسلوك الفردي، وبدون هذه القيود ستكون النتيجة فوضى ثقافية.

في مجتمع المساواة المطلقة بكل بساطة، سيكون لكل عامل في محطة توليد الكهرباء تحديد ما ينبغي إنتاجه من الكهرباء، ولمن ينبغي أن تذهب، لدرجة أن المجتمعات المتساوية ستجد أنه من الصعب العيش بدون المنتجات الحديثة والخدمات، إذًا فوجود المجتمعات يتوقف على وجود التسلسل الهرمي. لكن على الجانب الآخر، ينظر الناس إلى التنظيمات الهرمية بنظرة جامحة؛ حيث إن القرارات

الصادرة عنها تؤثر في حياتهم بطرق تجعلهم يشعرون بالاستياء، فجميعنا يعاني من التلوث والنفايات السامة والتعدي على الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء وتحويلها إلى مبانٍ، فهل الرجوع إلى النمط القبلي هو الحل؟ ويروج البعض أن تنظيم العمل السياسي هو الحل العملي الوحيد، ولكن لن يتم تفعيل ذلك إلا بالتسلسل الهرمي، الذي قاد المجتمعات القديمة لبناء الدولة، هنا ينطلق علماء الآثار للبحث في بنية المجتمعات القديمة وتطورها.

في كثيرٍ من مناطق العالم، نجح الكثير من الرجال الكبار، سواء اجتماعيًّا كرؤساء قبائل أو عشائر أو ربما كبار في السن لديهم هيبة/ حكمة في الوصول لقيادة مجتمعاتهم، وأن يعيدوا تنظيمها، فقد كان القائد يعيد صياغة المجتمع وفق رؤيته للمجتمع ووفق رؤيته للسلطة، ويصاحب هذا إعادة توزيع الثروة.

كان زعماء القبائل يقيمون تحالفات فيما بينهم، لكنها كانت مؤقتة إلا إذا خضع بعضهم بالقوة لأحدٍ منهم، حيث نجد أن التجربة التاريخية تذكر أن المجتمعات التي تولى قيادتها زعيم وجدت أنفسها تتحرك نحو أسلوب جديد بعيد عن التنظيمات الأكثر تعقيدًا التي ورّثتها: نابليون بونابرت/ محمد علي في مصر؛ ومن ثَمَّ، فإن وجود الدولة في حجمها وتعقيدها وسلطتها، كان ابتكارًا لكنه دائمًا في حاجة ماسة إلى التحديث والتغير لمواكبة متغيرات المجتمعات وتطوراتها.

لكن هناك شيء ما غيَّر من سلوكيات هذه المجتمعات، بسببه تم اجتياز حواجز المساواة، وسيوافق غالبية المجتمع على مبادئ عدم المساواة، وذلك من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية؛ لذا فإن النخب الحاكمة تكون عادة في وضع يمكنها من الضغط لزيادة سيطرتها، لكن الجديد هو بالخطاب الإقناعي التبريري، في الوقت الذي يستمرون فيه في البحث عن وسائل جديدة لزيادة كلٍّ من العائدات والخدمات والسلع؛ مما يجعلهم يحصلون على تأييد مؤيديهم في مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى على حدٍّ سواء، قِس على ذلك في عصرنا النجاح الذي حققه رجب طيب أردوغان اقتصاديًّا في تركيا، ذلك النجاح الذي جعله يحظى في فترةٍ ما بشعبية في المنطقة العربية.

لكن هذا السعي نحو الاقتصاد يجعل الطبقات الحاكمة عبر العصور تقدم للطبقات الأخرى المستضعفة سياسات تبريرية أو تجبرها على الخضوع أو الخنوع أو الاستلاب أو التضحية، فنرى تارة العبودية وتارة السخرة وتارة الوقوع تحت سحر الإعلام، والاستغلال هنا هو سمة السلطة عبر العصور؛ ومن ثَمَّ، فإنه من الصعب تخيل أي نظام هرمي يعمل بصورة معقدة دون استغلال.

إن الحاجز القوى في تكوين أي دولة هو قيم المساواة، ويمكننا هنا أن نستدعي من التاريخ كيف استطاع كبار رجال الدولة والرؤساء أن يتعاملوا مع هذه القيم، فنجد في البيئات ذات الإمكانيات الكبيرة لإنتاج الغذاء- مثل الشرق الأدنى (مصر والعراق) وحوض النهر الأصفر في الصين- أن كبار الرجال سرعان ما أصبحوا رؤساء، والرؤساء سرعان ما أصبحوا ملوكًا، ففي هذه المناطق حاول الرؤساء بسهولة ابتكار وسائل لكسب المزيد والمزيد من السيطرة على الإنتاج المحتمل من الناس والأرض، كما حاولوا التوسع من خلال غزو الأراضي المجاورة، لتنمية ثرواتهم، وحاولوا التعامل مع رعاياهم بكل الطرق، من خلال التودد إليهم تارة وإقناعهم تارة أخرى وإكراههم أحيانًا، وذلك من أجل العمل بجد وبمعدل أكبر.

لكن يذهب علماء الاجتماع إلى أن الناس في القرى المتساوية ربما سينتجون أكثر، لكن لن يكون هناك فرصة للمتعة، بينما الوضع الأصعب هو هؤلاء الرعايا في الدول الذين يعملون في ظروف شاقة كل يوم من أجل البقاء على قيد الحياة فقط. وفي الوقت نفسه، نجد آخرين في الدولة نفسها أخلصوا في أعمالهم من أجل السلطة والثروة بهدف العيش في مستوى أعلى من المعيشة. وهنا الحاكم يسعى للسيطرة على كل الموارد في منطقته، ولا بُدَّ أن يفعل ذلك بأقصى قدر من الفاعلية من خلال حشد طاقات جميع الناس في المجتمعات التي يسيطر عليها، وبعبارة أخرى من خلال تنظيم منطقته كدولة، وهنا يبرز تنظيم الدولة في صورة مؤسسات وجماعات وأفراد يتبادلون المصالح، وتبرز ديناميكية شبكات التجارة على غرار التجارة بين العراق وبلاد السند ومصر وشمال إفريقيا وبلاد الشام، ونرى أفضل الجيوش تجهيزًا وأكثر الأنظمة فاعلية في جمع المعلومات، هذه التنظيمات كانت ضرورية لحماية الدول والمجتمعات من الآخر.

تقنيات التحكم

كيف نجحت إذًا الطبقات الحاكمة في إحكام قبضتها؟

لا شكَّ أن تقنيات السيطرة تختلف من مكان إلى آخر وفقًا للظروف المحلية وتفاوت الفرص؛ لذا فإن أحد الأساليب القديمة هو الفصل بين طبقات المجتمع، وهو أسلوب شعبي معروف حتى في المجتمعات الصغيرة ذات الهرمية التي تقوم على طبقة أعلى وطبقات أقل، فإذا كان هناك زواج بين الطبقتين سيكون الطلاق هو الحل لانتماء أحد الزوجين لطبقة دنيا؛ فهذا الزواج سيسبب خللاً في هرمية هذه الطبقات؛ لذا نجد الحكام يحدُّون من الامتداد الفعال لوحدات القرابة، لأن هؤلاء من الممكن أن يكونوا فاعلين في المزاحمة على سلطة رئيس العشيرة، ويمكن إحداث اقتتال داخلي يكون قادرًا على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية؛ وأقرب الحالات المعاصرة لذلك الاقتتال الأهلي في لبنان خلال سبعينيات القرن العشرين؛ فهناك عائلات طبقية حاكمة صارعت أخرى وقادت طبقات أقل منها اجتماعيًّا للدفاع عن مكتسبات هذه العائلات، وكأننا في مشهد يعود بنا إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني، هذه العائلات اللبنانية المنضوية تحت راية الطائفية تجني الكثير من الفوائد مثل زيادة سلطتها والتحكم المركزي في الكثير من الناس والمجتمعات.

إن هناك طريقة واحدة لتنظيم المجتمعات في الدول، وهي تقسيمها إلى طبقات أو طوائف وفقًا لوظائفها، ويلعب الدين هنا دورًا مهمًّا فضلاً عن كلٍّ من الرقص والرياضة والحرف والجماعات التطوعية. وهذه الأنشطة لا تعتمد على الأقارب. ولكنها كانت مفيدة في الحد من الثورات والخلافات بين الأقارب على السلطة أو الثروة أو النفوذ السياسي. وليست القرابة من ذوي السلطة والنفوذ والتغييرات عليها من حيث درجة القرابة أو البعد كافية لإحداث تقييم حقيقي للسلطة والنفوذ، فالتحولات الفكرية تتجه بالمجتمع نحو هيكلة السلطة، التي يجب أن تكون منسجمة أيضًا مع المعطيات البيئية.

وفي بحثنا عن معطيات تركيز السلطة في الحضارات الأولى الكبرى كمصر والعراق والصين، نجد أن تنظيم الري وتوزيع المياه أديا إلى نشوء حضارات سلطوية مركزية، وفي المناطق القاحلة كشبه الجزيرة العربية أدت السيطرة على المياه إلى سطوة القبائل المسيطرة عليها.

وفي مملكتي سومر وبيرو، نجد أن تطورات الثقافة ارتبطت بالري بدرجة غير عادية، كما ارتبطت بالطبقة الحاكمة التي سيطرت على حياة الناس، وفي هاتين المنطقتين دُفِن الملوك مع ثروات كبيرة ومئات الخدم مثلما حدث في أور بالعراق.

لقد خلق تطور المعرفة عبر الرحلة والتنقل تبادلاً تجاريًّا للبضائع مكَّن من تراكم الثروة بيد الطبقات الحاكمة، فـ«أريحا» مثلاً كانت من المدن التي أصبحت ذات ثروة، حيث كانت واحة على الطريق الممتد من العراق لمصر، ومن شبه الجزيرة العربية لبلاد الأناضول، فالمحيط البيئي لأريحا جاف قحل جبلي يؤدي ممر ضيق إليها؛ وكانت قوافل التجارة تمر عبرها، لذلك فُرضت رسوم على هذه البضائع التجارية، فليس من قبيل الصدفة إذًا أن تجد «كاثلين كينيون» أقدم التحسينات الضخمة في العالم بأريحا، التي يرجع تاريخها إلى الفترة بين ٩٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد، ويدل هذا على أنها أقدم مدينة نمت على التجارة العابرة للحدود، كما يؤكد هذا ثرواتها التي كانت مطمعًا للأعداء، فتعرضت مرارًا للهجوم والحرق.

ومن هنا نقف على عامل محدد أدى إلى تقدم المجتمعات ونمو سطوة الدولة، وهو التخصص، فقد أدى إلى إيجاد تكنولوجيا جديدة طوال الوقت؛ فتطور السكين الحجري في العصور السحيقة لسيف أو خنجر، تطلب مهارة خاصة وتركيز متخصصين يجيدون هذه الحرفة، كما أن هناك أدوات تتطلب في صناعتها أو إعدادها أكثر من متخصص، كورق البردي الذي يحصده الفلاح، ويقوم بإعداده صانع للكتابة، بينما يعد صانع آخر الحبر، وقد يكون هناك آخر يعد القلم؛ لكي يستخدم في النهاية كاتب فرعون هذه الأدوات للتدوين؛ إنها سلسلة من المتخصصين عملت الدول على زيادة عددها، والتأكد من ولائها لها. وبفضل المتخصصين استطاعت الطبقة الحاكمة إقامة علاقات اجتماعية وثيقة لتبادل

المعلومات وتوطيد التحالفات التي رفعت من كفاءة أداء تنظيمات الدولة، التي تعضد في النهاية من قوة السلطة، هذا ما انعكس على تراتبية احترام المتخصصين، وانعكس على مدخلاتهم أيضًا، وكلما زاد عدد التخصصات مع التقدم العلمي، زادت الرفاهية في المجتمعات. لكن في السنوات الأخيرة، أخذت وسائل التواصل الاجتماعي- كمنتج علمي- تأكل من هرمية الدول، وتهدد حتى آليات ممارسة السلطة، حتى رأينا أن هذه الوسائل تسقط أنظمة سياسية، أو ربما تتسبب في إقالة مسئول، فهل هناك آليات جديدة لممارسة نوع جديد من السلطة يعتمد على الرأي العام المتبلور عبر الوسائط الإعلامية الجديدة؟

ووسط هذا كله تطل علينا القوة كأداة للسيطرة من قبل الغزاة، ولكن في حقيقة الأمر قضية السيطرة بالقوة أمر معقد، حيث نجد أن الكثير من القبائل تمت السيطرة عليها من بعضها على بعض، في حين تذهب الوقائع التاريخية والمعطيات من علم الآثار إلى أن القوة يمكن أن تقيد بعض السلوكيات غير المرغوبة، وإلى جانب ذلك لا بُدَّ أن تكون هناك مساحات من التعاون مع النظام، فإذا لم يكن لدى الناس هذه المساحات مع النظام الحاكم فلن تكون هناك مجتمعات سوية آمنة، وستكون النتيجة الرحيل أو تدمير كل شيء، فالناس هنا تفقد كل معاني القيم والدوافع والاهتمام تحت الإكراه والعنف حيث يسيطر عليهم الشعور بالفتور والعزة، فالظلم والضيق يؤديان إلى عدم الارتياح، ونجد في نهاية المطاف الطموحين من الناس يستغلون ذلك للنهوض بأوضاعهم البائسة، لكن هؤلاء هم نواة للتطرف والعنف ضد الدولة وضد المجتمع، من هنا فإن الحراك الطبقي طبقًا للكفاءة وليس للمحسوبية أو الواسطة هو الأداة التي تؤمن السلم الدائم للمجتمع.

تبدو هنا حقيقة واضحة، وهي الاعتماد المفرط على قوة السلاح وإهمال الحوافز الإيجابية، وهما مسئولان عن التشرذم السياسي المستفحل في عددٍ من الدول، يصاحب ذلك تدهور تدريجي للقيم الأخلاقية والمكون الثقافي.

على مر التاريخ، تبدو فكرة السيطرة عن طريق الإرهاب قصيرة الأجل، والتنظيمات الإرهابية لا يمتد عمرها إلا لعقود قليلة، فالدول التي لديها وعي باحتياجات مجتمعاتها تتيح لهذه المجتمعات إنتاج نوع من أنواع الشراكات كالجمعيات المدنية أو المجالس العرفية أو التضامن المجتمعي الذي يكفل نوعًا ما من الحلول لمشكلات المجتمع، وإن كان دور المجتمع المدني ومنظماته الدولية يتصاعد على حساب سلطة الدول، انظر على سبيل المثال: سلطة الاتحاد الدولي لكرة القدم على الاتحادات في الدول، ومدى استقلالية اتحادات الكرة بالدول عن سلطة الدولة.

لكننا نقرر أيضًا أن التجارب التاريخية تذهب إلى أن احتمالاً واحدًا لتحسين مستوى المعيشة ربما يكون أهم دافع لتأييد الدولة، فالاحتمالات تمتاز بالسهولة وتجعل الحياة أكثر متعة؛ مما يؤدي إلى تحفيز القوة التي تقود مجتمعاتها، وهو ما يجعل الدول قادرة على المنافسة والتطلع إلى التقدم، وعندما تصبح الدولة غير قادرة على تلبية هذه الاحتمالات والتطلعات سيكون مآلها إلى الفشل أو الانهيار.

بعد سبعة آلاف سنة ويزيد من الحضارة، استطاع الإنسان أن يعيش أفضل من أسلافه، فشبكات المواصلات المتعددة جلبت لنا الأطعمة والمشروبات من كل أنحاء العالم بصورة جعلت الحياة غير رتيبة، وهذا ما يجعل الإنسان المعاصر أكثر سعادةً من مَلِك حكَم في العصور الحجرية، وحلت الآلات والروبوتات محل العبيد وقوتهم، وأصبحت حفلات الترفيه ببذخها في متناول الجميع، لكن هل الإنسان في عصرنا لديه قناعة وراضٍ عن حياته؟

إذا كنا نعيش أفضل من ملوك العصور الوسطى من حيث الإمكانيات والرفاهية، فهل النخب الحاكمة - مع ما تمتلكه من القوة العسكرية والثروة - راضية كذلك؟، أم أن السيطرة وحب المزيد من الثروة سيهدد أمن الإنسان؟

إن الاهتمام بالقوة كان محور اهتمام النخب الحاكمة التي شعرت بالحاجة للقوة جنبًا إلى جنب مع وسائل الضغط الاقتصادي المتزايد التي توفرها التجارة، ومما لاشكَّ فيه أن الاعتماد المتزايد على المنتجات المتخصصة- مثل الفئوس والمحاريث المعدنية- كان واحدًا من عوامل القوة الفاعلة وراء

توطيد السلطة في العصور القديمة؛ لذلك حاول قادة هذه المجتمعات التي كانت ذات ثروة استنباط طرق لإنشاء قوة محاربة ثابتة لصد غارات الآخرين، فبدأت تظهر حدود محددة لهذه المجتمعات. وكانت الثقافة الحربية وتطور تقنيات القتال هي الاختلاف بين مصر القديمة وسومر؛ فالأولى تمكنت من الاستمرار باعتمادها على هذه الثقافة، وعلى النقيض من ذلك اختفت حضارة سومر. وهنا يظهر دور الجيش كمعلم أساسي ودليل على نضوج الدولة، بل كانت الحاجة ماسة لتطوير قوة الجيش، لضمان سيطرته وهيمنته. وهو ما يفسر انتهاج الجيش الأمريكي وقيادته للبحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الأسلحة الجديدة في حاجة لساحات قتال لتجربتها ولبث الرعب لدى الخصوم لإخضاعهم بصورة غير مباشرة، فإلى أي مدى سيهدد تطور صناعة الأسلحة السلم المجتمعي الدولي؟

الهوية والدين

تنطوي كلمة ثقافة Culture، مثلها مثل كلمة جماعة Community، على مجموعة من المعاني المتعددة المتنازعة، وفي معناها الأصلي تشير هذه الكلمة الإنجليزية إلى أمرين مترابطين: الأول هو فن ممارسة الزراعة Cultivation، والثاني هو الوسط Medium الذي تنمو فيه الأشياء؛ حيث يمكن تغذيتها ورعايتها، وتعني كلمة Cultivation تهيئة الظروف التي تمكن الأشياء من النمو. وجذر هاتين الكلمتين هو الكلمة اللاتينية Cultus التي تعني الرعاية، ومن ثمَّ فإن كلمة Cultivation هي رعاية الأشياء والاهتمام بها. والثقافة Culture هي إذًا بهذا المعنى: التعبير عن ذاك الذي نهتم به ونرعاه، وهكذا دخلت هذه الكلمة إلى اللغة الإنجليزية في القرن الخامس عشر، لكن معناها توسع وتغير تغيرًا هائلاً منذ ذلك الحين.

فاليوم نحن نستعمل كلمة ثقافة Culture للدلالة على أنظمة المعنى وأنماط الحياة التي تتمخض عن ممارسات الحياة وتعكس أولوياتها وتوقعاتها[1].

هذا يقودنا إلى تحليل المجتمع الذي تنتج عنه ممارسات الحياة، ففي كل مجتمع (قبيلة-مدينة-دولة-أمة-حضارة) مَن يحترف فيه الفكر والثقافة والكتابة، أو ما يمكن أن نطلق عليه مَنْ يحترف القول الثقافي، الأسطوري أو المقدس، وتقوم وظيفة هؤلاء على إنتاج الخطابات الضامنة لهوية الجماعة والقيم المركزية السائدة فيها في الزمان والمكان. فالصين عرفت طبقة الموظفين Shi، والهند عرفت أصحاب الرؤى والحكماء أو العلماء، واليونان الفلاسفة، وفي الحضارة الإسلامية الفقهاء أو أهل الرأي والعلم. وهؤلاء خطاباتهم أو حتى رواياتهم تشكل الوعي العام ويرسخون عبر رؤاهم هوية المجتمع، فصاغوا عبر الأساطير أو الحكايات أو الرؤى الثقافية للمجتمع والعالم رؤية مجتمعاتهم لذاتها وللآخر.

---

(١) دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي، ترجمان (الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥): ٢٠٥.

لكننا في عصر أصبحنا فيه في حاجة ماسة إلى من يتيحون الخطابات التي تصيغ هوية الجماعة وقيمها وبثها في الزمان والمكان... إن تذبذب هوية المجتمعات وتعزز ثقتها في ذواتها أدى إلى صعود خطابات العنصرية أو الانكفاء على الذات الوطنية، بل إن الشعور بالقلق من الأقليات المهاجرة، وبث الصورة التي تعكس طبيعة المجتمع ووعيه بذاته بصورة مقنعة بات مشكلة كبرى؛ إذ إنه في عصر الإنترنت صار هناك قذف مستمر عبر هذه الشبكة التي يتلقف المتفاعلون معها آلاف المعلومات والرسائل والإشاعات بل والمضامين يوميًّا، فكيف يتم تشكيل الوعي الوطني والذات الثقافية في ظل هذا القذف اليومي؟، فإدراك المجتمع لذاته بات متذبذبًا؛ إذ يتقوقع أفراده داخل الشبكة الرقمية، سواء عبر الأجهزة اللوحية أو على شاشات الهاتف المحمول.

ويقودنا الحديث إلى الجدل العميق على الساحة الدولية حول مستقبل الثقافة، ففي كل دولة يبدأ الحوار من دور المثقفين، إلى تحديد أهمية هؤلاء المثقفين، إلى دور الثقافة في بناء خصوصية المجتمع والدولة، ومن هنا فإن المثقف له دور كبير في ذلك، وهو من يعمل في أي مجال من مجالات إنتاج المعرفة أو نشرها. كان المثقف عند العرب هو من يختزن في ذاكرته كمية كبيرة من المعلومات ليرتبها ويستعرضها أمام جمهوره أو في مقالاته أو كتبه، لكن كان هذا في الماضي، ولكن الآن عليه أن يقدم رؤاه في صورة مركزة مقنعة تحمل تحليلاً ونقاشًا.

وفي عصر الإنترنت ومع انفجار المعلومات، بات إنتاج المعرفة والعاملون عليها هم الأهم؛ فالمقولة الشهيرة «المعرفة قوة» تدل على إنتاج المعرفة وليس فقط حيازة المعلومات.

وفي عصر بات فيه العالم مفتوحًا على شبكة الإنترنت لفرض الذات، ظهر مصطلح «الفجوة الرقمية»، كما فرضت بعض الدول رقابة تفاوتت من دولة لأخرى، وصلت إلى حد الحجب لبعض المواقع على شبكة الإنترنت إلى الرقابة الصارمة إلى الرقابة عن بعد، لكن الدول التي تملك البرمجيات والشركات المالكة لهذه البرمجيات تحجبها عن الآخرين بغرض اشتراكات أو رسوم شراء مبالغ فيها، على نحو ما يحدث في البرمجيات العلمية المتخصصة، خاصة الدوريات التي تنشر أحدث نتائج العلم في

مجالٍ ما، وهو ما يشير إلى منع المعرفة عن غير القادرين ماديًّا، ويعني ذلك ضمنًا احتكار هذه المعرفة، حيث إنه مَنْ لا يملك المال لا يملك المعرفة.

على جانب آخر، فإن «الفضاء الرقمي» صار فضاءً تمارس من خلاله الدول وجودها في خدمة المجتمع، فاختزلت الدولة في تعاملات عبر شبكة الإنترنت، فصارت الحكومات غير مرئية، لكن هذا النوع من الحكومات أصبح أكثر فاعلية، وأكثر شفافية وضد البيروقراطية، فتبدو المعرفة قوة فعالة وصناعة المعرفة أداة في خدمة المجتمع، ويتنوع صناع المعرفة ما بين المبدعين، ومؤسسات الدولة، والشركات والمجتمع المدني.

كيف يغير التقدم المجتمعات؟

لا شكَّ أن التقدم العلمي المذهل منذ ستينيات القرن العشرين مستمر إلى الآن- بالنسبة لمن ولدوا في ستينيات القرن العشرين مثلي- فهناك تغيرات سريعة مذهلة وصادمة، ومن سيمتد به العمر لا شكَّ أنه سيرى عالـمًا آخر أكثر تنوعًا وأعظم تطورًا.

فتكنولوجيا النانو وتكنولوجيا المعلومات يغيران العالم بشدة. وقد أدى المعدل السريع للتطور التكنولوجي إلى حدوث خلل اجتماعي، فالتكنولوجيا يمكن أن تتغير بسرعة، حيث تنتقل من الدراجات إلى سفن الفضاء مرة واحدة في العمر، من الهاتف الموجود بين جدران المنزل، إلى الهاتف المحمول بين يديك في كل مكان، إلى الهاتف الذي يقوم بعدة وظائف- ومنها تحويل الأموال والدفع الفوري والتقاط وإرسال الصور والأخبار- هذا كله في أقل من عقد من الزمان، وهو ما يطرح لدى علماء الأنثروبولوجيا وعلماء النفس والاجتماع سؤالاً ملحًّا هو: هل يمكن أن تتغير أشكال المجتمعات المؤسسية والقيم بشكل كبير في مثل هذا الوقت القصير؟

الحقيقة أن قيم البشر وسلوكياتهم من الممكن أن تتشكل بسهولة في العصور الماضية، وبحلول الوقت يصبحون مراهقين، ثم تتطور القيم التي تشكل جوهر شخصياتهم وهوياتهم، ويبني الإنسان حياته حول هذه القيم، وبذلك تصبح القيم ثابتة، فيتأقلم الإنسان وتتوافق كيمياء المخ معها؛ بحيث لا يستطيع عقل الإنسان تخيل المجتمع بدون هذه القيم.

معظم الناس يتكيفون مع البيئة التي تربوا فيها، ولكن ماذا يحدث عندما يتغير العالم بشكل كبير، والقيم التي تعني شعورًا بالذات الإنسانية يعفو عليها الزمن؟

إن كثيرًا من الناس لا يستطيعون تقبل تغيير القيم التي تعتمد عليها حياتهم، والتي كثيرًا ما تثبت نجاحًا كبيرًا، فأغلب الناس يتمسكون بالقيم التي تشربوها وامتصوها مثل الأطفال. هذه القيم تمكنهم من مواجهة الكوارث والصدمات، وجعلت المجتمعات متماسكة والأسر متضامنة والأفراد

متعاونين، حتى في إقامة شبكة تضامن مالي على غرار ما يسمى بـ (الجمعيات)؛ وهي شراكات مالية تضمن للأفراد عبر تعاونهم مبالغ مالية كبيرة، تكون بالاشتراك الشهري بين عشرة أو عشرين شخصًا، يحصل الشخص الواحد منهم في أول الشهر على مجمل ما يتم جمعه من المجموع. ويعتبر هذا الشكل من الادخار التشاركي وسيلةً مكنت عديدًا من أفراد المجتمع المصري من البناء الاقتصادي ومواجهة متطلبات الحياة.

فمَن الذي يستطيع أن يقول إن القيم التي يتمسك بها هؤلاء الناس لم تكن صالحة؟ فقيمهم هي التي مكنتهم من الصمود والاستمرارية؟

هنا تواجه المجتمعات تساؤلات صعبة: هل القيم التي جعلت الأجيال السابقة ناجحة ليست بالضرورة هي القيم التي سوف تكون ملائمة في المستقبل لتحقيق نجاحات؟ ويستدعي هذا معيار القيم، فهذا المعيار مهم لأن المجتمعات تكرر الأمور نفسها والإيمان نفسه، فتخيُّل أن الشاب يتزوج خارج منزل الأسرة في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمرٌ مستحيل. لكن مع بدايات القرن العشرين بدا وكأنه أمر مسلَّم به، ومع مجيء القرن الحادي والعشرين بدا أمرًا بديهيًّا، وترتب على ذلك انتهاء فكرة الأسرة الممتدة بالتدريج، ومنزل الأسرة، والحي الذي يعرف الناس سكانه أبًا عن جد؛ وهو ما ارتبط بتغيرات في الأشكال المعمارية للعمارة السكنية، فأصبحنا نتعامل مع وحدات في بنيات سكنية، كل وحدة مغلقة على ذاتها، فأدى هذا إلى تلاشي قيمة الجوار والقيم المصاحبة لها. وولد كل هذا من رحم توسع المدن وظهور الطاقة المحركة للسيارات ووسائل النقل، ثم الصحافة والتعليم وصعود الفردانية أو الفرد عبر استقلاليته المالية، خاصةً مع تعليم الفتيات وعملهن، بل ومشاركتهن في الإنفاق المنزلي، وهو أمر كان من المستحيل من ذي قبل؛ إذ كان هذا يعد من شيم الرجال فحسب، بينما في الريف المصري كانت المرأة تساعد زوجها في الحقل، وترعى الحيوانات التي تربيها في المنزل، وكانت المرأة مساهمة ومشاركة اقتصاديًّا في المنزل. أما الآن فقد تحولت في الريف إلى امرأة مستهلكة لمنتج المدنية، بدءًا من الخبز الذي يعد خارج المنزل، إلى المصنوعات الغذائية التي كانت تنتجها منزليًّا. وبالرغم من هذا فإن المرأة المساهمة بالفعل اقتصاديًّا في الريف لا تعترف بها الدولة كمنتِج ومساهِم

اقتصادي، بل تضيق عليها إلى درجة تهميشها، على الرغم من أن جهود هذه المرأة في إنتاج الألبان ومشتقاتها قد أسهمت في انتشال أسر من الفقر المدقع، وأسهمت في دعم هذه المرأة المعيلة.

ويقودنا هذا إلى استحضار ما يمكن أن نسميه «القيم المهجورة»، هذه القيم يرى البعض أن غيابها يؤدي إلى انزلاق المجتمعات للمجهول، في عالم يزداد كل يوم تعقيدًا وتتسارع وتيرة التقدم التقني فيه، خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، وهي مجتمعات افتراضية غير حقيقية تشكل أحيانًا شبكات قد تكون خاصة بقضايا النوع والمرأة واهتماماتها، أو شبكات تربط متخصصين كالمؤرخين أو الصحفيين، مع تحولات في أنماط الاقتصاد والاستهلاك تستحق التأمل.

لقد أصبحت العزلة الفردية أزمة تعاني منها المجتمعات، لدرجة توحد الفرد مع وسائل التواصل الاجتماعي في العالم الافتراضي، حتى رجال الدين وكبار السن يشعرون بالعزلة، بل إن دور العبادة التي كانت تحتشد بالمصلين في أوقات الصلاة أصبحت شبه فارغة، إلا في أيام الجمع أو في صلاة التراويح في شهر رمضان. كذلك لم يعد الأبناء يولون الآباء والأمهات الرعاية التي قدمها أبناء الأجيال السابقة لآبائهم وأمهاتهم، وأصبحت صلة الرحم تتم عن بعد أو ربما في المناسبات، إلى ماذا يؤدي هذا كله؟

لا شكَّ أن جميع هذا يقود إلى موت العاطفة الإنسانية في المجتمع، ويشكل دون وعي إحباطًا يتم التعبير عنه في سلوك عدواني غير طبيعي، كما قد يؤدي إلى تطرف بعض أفراد المجتمع وانخراطهم في ردة فعل سلبية تصل إلى التزمت الديني واستدعاء مقولات تراثية وعزلها عن مناسباتها، كذلك يؤدي إلى حالة من اللايقين بالوطن، والبحث عن الهجرة من مجتمعات محبطة، أو الانتحار في مجتمعات كالسويد التي توفر الرفاهية المحبطة للإنسان.

هنا تبدو إشكالية: هل تتغير العلاقات الاجتماعية استجابة للتغيرات التي تحدثها التكنولوجيا بكافة أشكالها، وهل يتغير معيار القيم لكي يتكيف مع التغيرات الحادثة؟

لقد وجدنا أيادي تنتهج التشكيك في دور الدولة وأهميتها، وأصبح الشك منهاجًا للبعض. بل ناقش بعض آخر مستقبل الحكومات، إلى تنظيم حكومات افتراضية تدير وتنظم ولا تتدخل

في الشأن الخاص وتعظم الفردانية، هذه الأيادي تمثل الرأسمالية المتوحشة، التي تتاجر في المبيدات المميتة، أو الأسماك المسممة، وتسرب الغاز، ونفايات النشاط الإشعاعي، والمواد الصناعية المسببة للسرطان، وأنواع البكتريا المخلفة بوساطة البحوث العلمية، هذه الأنشطة المضرة للإنسان تمنعها الحكومات، ولو تركتها لأفنت البشرية من أجل مكاسب البعض؛ ومن ثَمَّ، تظل الدولة لها أدوارها في كبح جماح البعض وممارسة دور رقابي وتنظيمي قوي، فقد هز نجاح الصين فكرة انسحاب الدولة من كثير من المجالات.

الفردانية

لم تكن المرأة عبر عصور التاريخ خارج سوق العمل، لكن الثورة الصناعية في أوروبا جعلت الناس يتنافسون على أسس فردية بغض النظر عن الجنس، وترقت سيدات إلى وظائف عليا، وتنافسن مع الرجال من أجل الربح الشخصي والترقي الاجتماعي، وترتب على ذلك عزوف النساء عن إنجاب الأطفال، وتأخُّر سن الزواج على نحو متزايد. في المقابل تزايدت حالات الطلاق، حتى إن أيديولوجية الزواج والأسرة تتراجع بسبب هذا كله. ومن هنا تبدو الأسرة مهددة سواء بسبب الشابات أو الشباب في الأجيال الجديدة، بدأ هذا بوضوح في العديد من الدول الصناعية كالولايات المتحدة وكندا وإيطاليا وألمانيا، لكنه ينعكس أيضًا بصورة أو بأخرى في بلد كمصر وفي تونس أيضًا؛ فقد ارتفع سن الزواج في المدن الكبيرة الصناعية أو التجارية وتزايدت حالات الطلاق، فهل الحياة الاستهلاكية ونماذجها السبب في مصر وتونس؟ أم التقدم الصناعي والتكنولوجي؟ أم إنها أسباب معقدة تختلف من مصر إلى تونس؟

لكننا نجد التنافسية في العمل عامل قوي في الدول الصناعية، خاصة أن الآلات تحل محل البشر يومًا بعد يوم، وعلى سبيل المثال النموذج الياباني الذي يعتمد على الروبوت بصورة أساسية، فصار نموذجًا يدفع أصحاب الأعمال إلى الاستغناء عن العمال، لتعتني هذه الصناعات بالمهارات الفنية التي تحتاجها عناية فائقة، فهي إذًا تستثمر في الفرد لا في أسرته أو حتى محيطه الاجتماعي العمالي. والخبراء

والعلماء منهم يتفانون في عملهم بحماسة تنافسية خارقة. والشركات والمعاهد البحثية والمصانع والجامعات تستفيد منهم ومن أي قدرة إبداعية؛ ليدمن هؤلاء العمل، ولتُدفَع لهم أجور تفوق أجور الوزراء في حكومات بلدانهم، فهل الفرد المدمن للعمل والمبدع هنا متوحد بشخصه مع عمله؟

في حقيقة الأمر، إن هذا التوحد انتقل من هؤلاء إلى الأجيال الجديدة المدمنة لأشكال التقنيات الجديدة على الأجهزة اللوحية أو الهاتف المحمول، ليتوحدوا معها، فتحل هذه الأجهزة محل الأسرة والأصدقاء والمجتمع بدرجة تهدد قدراتهم على التواصل مع الآخر أيًّا كان، بل يبني هؤلاء عالمهم عبر هذه الشبكات، ويصبحون منغمسين في هذا العالم، باحثين عن مجتمع افتراضي. ومن ثمَّ، يكونون فريسة سهلة لجماعات التطرف الجاذبة لهم، أو لعنصرية حمقاء.

من أجل ذلك، تبدو ثقافة المجتمع وكأنها قدرته على البقاء والمقاومة، فالثقافة هي مجموعة من السلوكيات والمعرفة التي مُررت من فرد إلى آخر عبر التفاعل بين أفراد المجتمع، والنظم الثقافية هي شبكات معقدة من السلوكيات المترابطة المتكيفة، والمعرفة هنا بمثابة أدوات يستخدمها البشر من أجل تحقيق أهداف أو حل مشاكل، لتبرز الأفكار الثقافية التي تتاح للناس وهم يدركون أن في مصلحتهم استخدامها، لكن في النهاية وعبر الزمن نجد سلوكيات تتلاشى ليتم تجاهلها أو نسيانها. إن أكثر الأمثلة على ذلك في مصر «عادة الأربعين» بعد الوفاة؛ حيث يقام عزاء بعد أربعين يومًا من وفاة أحد أفراد الأسرة، هذا سلوك عرفه المصريون منذ قديم الأزل، لكنه تلاشى في عصرنا تدريجيًّا ويكاد يختفي.

الإنسان وأهدافه

كل إنسان لديه مجموعة من الأدوات السلوكية والأيديولوجية والاجتماعية للاختيار من بينها؛ في محاولة منه لتحقيق غايته مثل الغذاء ووسائل الراحة والترفيه والصعود الاجتماعي والاستحواذ الاقتصادي، ويحدد الإنسان تجربته الذاتية من خلال اختياراته من بين هذه الأدوات، وهناك من يتبع الأنماط السائدة فيختار كما يختار الآخرون، وهناك أيضًا من له خياراته الخاصة، لكن في النهاية

هناك أنماط محددة في كل مجتمع يفرضها الذين يديرونه، ومن ثمَّ تقع على عاتقهم مسئولية بقاء هذه الأنماط، بينما قبول خرقها إما لإحداث تغيير سلبي أو إيجابي يقع على عاتق هذا المجتمع، الذي إما أن يقبل أو يرفض هذا الخرق، فماذا لو كان في هذا المجتمع: الفردانية هي قوامه، وأفراده متوحدون مع آلة تخلق مجتمعًا آخر افتراضيًّا يتصاعد دوره؟

إن هرمية السلطة- سواء سلطة المجتمع أو الدولة أو الأسرة- تلتقي في آنٍ على رأس التسلسل الهرمي بمن يفرض سلطته ويتخذ القرارات، ويسعى إلى تحقيق مصالح الآخرين على حسابنا، وهو ما يؤدي لقيود على سلوكنا وكذلك على فرصنا، إن المهم هو الممارسة العملية للسلطة مع مصالح من تمارس عليه سطوتها، فتفيد تصرفاته لصالح هذه الممارسة.

يمكننا أن نستعيد التجديد في قيم المجتمع، فلو أن هناك أداة سلوكية لم تنجح، فإنه في النهاية يتم التخلص منها من قبل معظم الناس تلقائيًّا بغض النظر عن الأساس الأيديولوجي لها، لكننا في عصر تسيطر فيه الآلة بصورة متعاظمة ومتغلغلة على الإنسان، فالذين يتحدثون عن ذكاء الآلة وإدراكها، ينسون أن مبتكر الآلة هو الإنسان، أتاح لها أن تحدد للإنسان مشاعره ورغباته وهوياته، بل تسلبه وقته لكي تسيطر عليه عبر عملية نهائية لا تتوقف، فهل يستطيع الإنسان وقف هذه الأداة السلوكية أو حتى تحجيم تأثيرها فيه؟

لا شكَّ أن العواطف تزود الإنسان بالطاقة الإيجابية؛ وهي العواطف المستمدة من الروح الإنسانية، وهو ما تفتقر إليه الآلة، فالمشاعر الإنسانية هي النسيج الذي يحفظ النظم الثقافية، فميلنا للحب والكراهية والإهداء والعطاء وممارسة الشعائر الدينية وموروثاتنا الجينية العاطفية نحو الأقرباء، جميع ذلك لا يمكن أن يكون للآلة دور فيه؛ حتى لو أدركت الآلة أحاسيسنا نتيجة تطويرها برمجيًّا، فهي ستظل عاجزة عن إدراك المشاعر على طبيعتها؟ فالحياة الإنسانية فعل به روح وحركة ديناميكية غير فعل الآلة الخاضع للحساب الرقمي الدقيق.

إن العديد من الأفراد يحلمون بتحرير أنفسهم من النظام الثقافي المعقد، بينما نحن قادرون على إعادة تشكيل نظام ثقافي لجعله يتناسب مع تطلعاتنا نحو الأفضل، إننا لا نستطيع أن نعيش بدون نظام ثقافي يحدد طبيعة تفاعلنا، ولا يمكننا أن نختار ما إذا كنا نشارك في النظام الثقافي أم لا، إلا إذا كنا لا نريد أن نبقى على قيد الحياة؛ فبدون المشاركة في نظام ثقافي وتعلم قواعد مناسبة للمشاركة والتفاعل، لا يمكن أن تستمر بنا الحياة أو يتحقق التطور في حياتنا، ومثلما أن الناس لا يستطيعون الاستغناء عن الأدوات التكنولوجية فإنهم غير قادرين على البقاء على قيد الحياة بدون الأدوات الثقافية المعرفية التي تمكنهم من العمل في مجتمع معقد.

الحقيقة التي نتغافل عنها أننا كبشر مقيدون، حتى الملوك والوزراء والنخبة مقيدون. هذه القيود هي نتاج النظام الثقافي؛ لذلك فإن علينا دعم هذا النظام وخصائصه، والذي يكون عادة معقدًا وأحيانًا غير مفهوم بالنسبة لنا. حتى لو شعرنا بأنه يعمل ضد مصالحنا الشخصية بقيوده، فهذه القيود هي التي تحد من قدرة من هو في أعلى التسلسل الهرمي لمصلحة مَنْ هو في أدنى التسلسل. من هنا تأتي أهمية الثقافات المعقدة والمركبة؛ فمن خصائصها أنها تعيد بناء نفسها بنفسها وفق مقتضيات السياق الزمني، بل تتيح للمجتمع القدرة على التعايش حتى بمتناقضاته على نحو ما هو حادث في الثقافة الهندية بكل تناقضاتها، بل نرى قدرة مصر على التعايش بصورة مذهلة منذ غزو الإسكندر إلى الفتح العربي إلى العصر الحديث، فكم مرة أعادت الثقافة المصرية إنتاج نفسها عبر العصور؟!

إن معظم الناس لديهم القدرة على استيعاب القيم الأساسية لمجتمعاتهم، وهم مدركون أن عدم التفاعل معها سلوكيًّا يؤدي إلى تفكيك النظام وتهديد فرص الجميع في البقاء أو النجاح، وشيوع جرائم تهدد النسيج الاجتماعي ومصالح الأغلبية؛ لذا فإنه في كل المجتمعات من يشكل تهديدًا لمصالح الأغلبية ويخرج عن قيمها يتم تهذيبه وإصلاحه. إنه لا بُدَّ من وثيقة ترابط اجتماعي تمثلها منظومة القيم التي أصبحت الآن محل تساؤلات؟ فالسؤال المطروح: ما هي التغيرات التي يمكن أن تحدثها الثورات العلمية في منظومة القيم؟ وماذا يجب أن يقول الماضي والحاضر عن المستقبل؟

العقل النقدي

ولد العقل النقدي مع الإنسان، وسهلت شبكة الإنترنت الاستدعاء من الماضي السريع للنقد، فتصاعدت حدة النقد على كافة الأصعدة، فهل لدى أي سلطة القدرة على الحد من هذا النقد وإدارة نقاش معه، وإلا يتحول هذا النقد إلى حالة من السخط.

لكن ما هو النقد إذًا؟ النقد هو الجهد العقلي والعملي الذي يتجه لعدم تقبل الأفكار وأساليب القول والفعل والسلوك والظروف الاجتماعية والتاريخية وسائر العلاقات بعالمه ومجتمعه تقبلاً أعمى، وهو جهد يبذل للتوفيق بين جوانب الحياة الاجتماعية والأفكار والأهداف العامة للعصر، يكون تمييز المظهر فيها من الجوهر، والبحث في أصول الأشياء وجذورها، وفي المصالح الكامنة وراءها والمعارف المرتبطة بهذه المصالح... إلخ، أي معرفتها معرفة تفضي إلى تغييرها من أساسها على هدى «نموذج هندي» متصور وممكن في آنٍ واحد[٢].

لكن هل وجد النقد في تراثنا العربي والثقافة العربية؟

نعم وجد، لكن تم تهميشه لصالح مبدأ السمع والطاعة حفاظًا على سلامة المجتمع من نزاعات بعضها متوهم، لكننا نلاحظ أنه منذ فترة مبكرة كان المفكرون والفلاسفة المسلمون مهتمين بالإقناع والإفهام الذي عبر عنه الجاحظ بالبيان والذي يقول عنه: «البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنًا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأيّ شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[٣].

---

(٢) عبد الغفار مكاوي، «النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: تمهيد وتعقيب نقدي»، **حوليات كلية الآداب** ١٣، العدد ٨٨ (١٩٩٣): ٥.

(٣) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة الليثي الكناني البصري (الجاحظ، ت ٢٥٥ هـ)، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. ٧، مج. ١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨): ٧٦.

يظهر هذا التعريف أن بلاغة الجاحظ تكتسي بعدًا تداوليًّا، بحيث تعتني بقضية «إفهام السامع، وإقناعه»، فالإفهام بهذا المعنى ينطوي على استحضار الآخر من جهة، واعتبار الوظيفة التواصلية للقول من جهة أخرى(٤).

والجاحظ من هذا المنطلق هو صاحب نظرية الإقناع، فقد انتبه إلى سلطان الكلام وعارضه الاحتجاج، وما لهما من مفعول في الاستمالة وجلب انخراط المستمعين، لذلك ربط البلاغة بالإقناع، يقول الجاحظ: «جماع البلاغة البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة»(٥).

فالبلاغة تغدو وسيلة للتأثير على المستمع، والظهور عليه وإقناعه بالرأي، إن القول البليغ منذور لتحويل حياد المتلقي أو معارضته إلى تجاوب. وقد لخص الدكتور محمد العمري الأغراض الإقناعية حسب تصور الجاحظ في: «استمالة القلوب، والتصديق، وفهم العقول، وإسراع النفوس، والاستمالة، والاضطرار والتحريك، وحل الحبوة»(٦).

(٤) بدوي طبانة، **البيان العربي: دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى**، ط. ٢، مزيدة منقحة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨): ٦٢.

(٥) الجاحظ، **البيان والتبيين**: ٨٨.

(٦) محمد العمري، **البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩): ١٩٨.

علم الجدل والمناظرة

برزت حاجة المجتمعات إلى علم الجدل الذي يبين محي الدين ابن الجوزي مدى الحاجة إليه على النحو التالي: "اعلم – وفقنا الله وإياك أن معرفة هذا العلم لا يستغني عنها ناظر، ولا يتمشى بدونها كلام مناظر، لأن به تبيين صحة الدليل من فساده- تحريرًا وتقريرًا. وتتضح الأسئلة الواردة من المردودة إجمالاً وتفصيلاً، ولولاه لاشتبه التحقيق في المناظرة بالمكابرة ولو خلِّي كل مدَّعٍ ومدَّعًى ما يرومه على الوجه الذي يختاره، ولو مكِّن كل مانع من ممانعة ما يسمعه متى شاء لأدى إلى التخبط وعدم الضبط، إنما المراسم الجدلية تفصل بين الحق والباطل، وتميز المستقيم من السقيم؛ فمن لم يحط بها علمًا كان في مناظرته كحاطب ليل"[٧].

ويزخر تراث العرب بالحوارات الفكرية الثرية التي كان منبعها ترشيد الصراع الفكري والمذهبي والحيلولة دون تحوله إلى صراع عنيف، كان العرب يهدفون من حواراتهم إلى الانتصار للحق، وهو هدف يختلف تمامًا عن الجدل اليوناني الذي يقوم على الانتصار للرأي صائبًا أو خطأ، هكذا اختلفت الرؤيتان وانطلاقتهما الفلسفية، وانعكس هذا في احترام المذاهب الإسلامية على اختلافاتها للآراء المتضاربة أحيانًا، وهو ما يبرز آداب المناظرة والحوار، وهو ما افتقدناه في الخطاب العربي المعاصر.

وقد اختفى علم الجدل والمناظرة من أدبيات العرب المعاصرة؛ إذ تم وأده لأنه لا يتسق مع سمت الأنظمة الديكتاتورية العربية، وعلى جانب آخر رأت فيه تيارات الإسلام السياسي نسقًا يتضارب مع فكرة السمع والطاعة والتبعية، كما أن ضعف تكوين الدعاة وعلماء الدين العلمي لا يصب في تكوين علماء لديهم القدرة على خوض غمار الجدل، في حين أن علم الجدل ما هو إلا ترشيد

---

(٧) محي الدين أبو المحاسن يوسف عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي القرشي التيمي البكري (يوسف ابن الجوزي، ت ٦٥٦ هـ)، **كتاب الإيضاح لقوانين الاصطلاح: في الجدل والمناظرة**، تحقيق محمود بن محمد السيد الدغيم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥): ٩٩.

لاختلاف الآراء، ولو تم الاستثمار فيه سيصب في مصلحة المجتمعات العربية؛ إذ سيرشد التعصب الديني والمذهبي، وسيحدث حوارات صحية حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كان الدكتور محمد أبو زهرة- من علماء الأزهر الشريف- أبرز من ألَّف في علم الجدل في عصرنا الحاضر، وحاول إحياء هذا العلم وتجديده، ثم نشر الباحث السوري المتميز محمود السيد دغيم مخطوطة مهمة لمحيي الدين يوسف ابن الجوزي عنوانها «الإيضاح لقوانين الاصطلاح» وهي في الجدل والمناظرة، وتعد أفضل ما وصلنا في هذا المجال العلمي. قدَّم المؤلف لمصنفه هذا بمقدمة أوضح فيها أنه سُئل - «إملاء مختصر في علم النظر، يوضح قواعده ويبين فوائده، وينظم في سلك التحقيق فرائده» - فأجاب لذلك وقسمه إلى خمسة أبواب: الباب الأول: في بيان الحاجة إلى علم الجدل. الباب الثاني: في توطيد قواعد المناظرة. الباب الثالث: في أقسام الأدلة وبيان أحكامها. الباب الرابع: في الاعتراضات وكيفية الجواب عنها. الباب الخامس: في الترجيحات وما يتعلق بها.

في الباب الأول: أوضح أن معرفة علم الجدل «لا يستغني عنها ناظر ولا يتمشى دونها كلام مناظر، لأنه يبين صحة الدليل من فساده...»، ثم بين معنى الجدل اللغوي من الناحية اللغوية، موضحًا ممارسة الأوائل للجدل دون تدوين قوانينه، «لأن قرائح الأول كانت تغنيهم عن تدوينهم إياه، كما كانت تغنيهم عن تدوين اللغة والنحو والعروض، وغيره...»، ثم يوضح معنى أصول الفقه والجدل فيقول: «قال العلماء: من الموظف على الفقيه، اللازم له، طلب الوقوف على حقائق الأدلة وأوضاعها - التي هي: مباني الشرع - وهذا المعنى، هو المعبر عنه بأصول الفقه، وله طرفان: أحدهما: إثبات الأدلة على الشرائط الواجبة لها. الثاني: تحرير وجه الاستدلال بها على شرائط الصحة، والاحتياط عن مكان وجوه الزلل، وعثرات الوهم عند تعارض الاحتمالات في التفاريع، وهذا الطرف الثاني هو العلم الموسوم بالجدل.

ثم ذكر أن المصنفين «في هذا الفن اقتصروا في ذكر الأدلة على نظم تحريراتها دون تقريراتها، اتكالاً على الذهن القادح أو الموقف الشارح». وهو يرى أن «تقرير الدليل أَصْنَعُ من سَبْكِهِ، وأصعب

من نظمه، ثم إعلام المبتدئ بِكُنْهِ الأسئلة لا يغنيه عن إعلامه بكيفية إيرادها، وتركيب خصوص الأمور الفقهية على عموم الأسئلة الجدلية...»، ثم أوضح أنه اختار «عشرين دليلاً في عشرين مسألة».

وقرّر كل دليل تقريرًا يليق بالمسألة التي تمسّك به فيها، ثم وجه «عليه الأسئلة الواردة على مثله موشحة بفقه تلك المسألة مُلخصًا كل مقام بأخصر مقال»، ثم أوضح «كيفية الأجوبة عن تلك الأسئلة؛ ليتمكن المبتدئ من «الإحاطة بماهية الأدلة والاطلاع على سر تركيبها، والاضطلاع بكنه تقريرها والتهدي إلى إيراد الأسئلة عليها في مواضعها، والتنبه على كيفية الجواب عنها»، ثم أكد أن هذا المختصر كفيل لمن حفظه وفهمه بالترقي «من وهاد حفظ الأدلة المسطورة إلى يفاع اختراع أدلة غير منقولة»، ثم بيّن أن «هذا المختصر على الحقيقة مع وجازته جدلاً وأصول فقه وطريقة».

وفي الباب الثاني كتب مقدمة وتمهيدين، فذكر في المقدمة «أن لأرباب كل صناعة ألفاظًا يتداولونها بينهم في مجاراتهم، قد وضعوها بإزاء مُسَمّيات يحتاجون إليها في محاوراتهم، فلا يقف غيرهم على موضوعها إلا بتوقيف منهم»؛ ولذلك فقد أورد «٧٥» مصطلحًا بدأها بـ «الحد» واختتمها بـ «الفرض»، ثم تحدث في التمهيد الأول عن آداب المناظرة، وفي التمهيد الثاني عن السائل والمسئول، والجواب والفرض.

وفي الباب الثالث: أورد «أقسام الأدلة وبيان أحكامها»؛ حيث أوضح الدليل والدال والمبين والمستدل، ثم ذكر مجموع الأدلة، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والاستدلال، فأوضح صحة الاستدلال بالنص، والمرسل، ثم انتقل إلى السنة فأوضح المقطوع والمظنون، وفعل النبي، وإقراره، ومذهب الصحابي، ثم ذكر الإجماع وأقسامه الستة، وأعقبه بالقياس، فأوضح أن تركيبه من أصل وفرع وعلة وحكم، ثم فصل أنواع القياس وعلله وأدلته.

وآخر ما صدر في هذا العلم كتاب الدكتور عبد اللطيف عادل تحت عنوانه «بلاغة الإقناع بالمناظرة»، والكتاب كُتب بأسلوب شيق وبه طرافة وجدة، غير أنه غاب عنه الكتابان السابقان كمرجعين لهما أهميتهما. انطلق الباحث من أن بلاغة الإقناع لم تكن حكرًا على المدونة البلاغية

الغربية، بل شهدت حضورًا خصبًا في التراث العربي الإسلامي، وقد كانت إسهامات الجاحظ وابن وهب والسكاكي، تعبيرًا مؤسسًا واعيًا عن هذا الحضور، فإذا كان الجاحظ قد اهتم بتدقيق الشروط البلاغية التي تمنح الخطاب خواص التبليغ والتأثير، فإن إسحاق بن وهب ألحَّ على بيان معرفي قوامه الحجة ومؤداه الاعتبار والاعتقاد، في حين أن السكاكي دافع عن بلاغة استدلالية تراهن على المقام والمقصد، إلا أن بلاغة الإقناع لم يكتب لها التوسع، كما لم تحظَ بالتطوير في ثقافتنا، إذ انحسرت لتعم بدلها بلاغة الصورة، ومن المفارق، أن نتاجات الثقافة العربية الإسلامية في جنسين إقناعيين هما (الخطابة والمناظرة) كانت تؤهل بشكل واعد للاعتناء بالإقناع، مقارنة بالبنية اليونانية التي ارتبط الإقناع فيها أكثر بجنس الخطبة.

إن المناظرة بوصفها جنسًا حجاجيًّا تبلور في الثقافة العربية الإسلامية بفعل عوامل دينية وسياسية وثقافية/ حضارية، فالعوامل الدينية، ارتبطت بالدعوة السمحة والمفتوحة للقرآن، بحيث شكلت خصائصه الحوارية والجدالية دافعًا قويًّا نحو تبلور جنس المناظرة ونشاطه. وارتبطت العوامل السياسية بالتدافع بين الشرعيات وأوجه الصراع السياسي حول الخلافة، أما العوامل الثقافية/ الحضارية فتعود إلى الصراعات المذهبية وحصيلة التفاعل بين المذاهب والأفكار والمرجعيات والأجناس والأقوام... وهي عوامل ساعدت على تطور هذا الخطاب وشجعت على تناميه، فكانت النتيجة أن شكلت المناظرة جنسًا قائم الذات مستوي المعالم، كما انبث منهجًا في صلب خطابات الثقافة العربية الإسلامية على اختلاف ميادينها واهتماماتها.

إن المناظرة في التراث جسدت الدليل الحي على اقتناع الثقافة العربية الإسلامية بالحوار، واحتضانها الواسع للتعدد والاختلاف في المواقف والآراء والتصورات، ليس داخل بنيتها فقط، بل وكذلك في علاقة مع بنيات حضارية خارجية. وإن المناظرة في التراث العربي الإسلامي جسدت المسار الخصب للتفاعل والانفتاح الذي سلكته هذه الثقافة، إذ لم تكن منغلقة على نفسها أو محترزة إزاء الآخر وتياراته، لقد حاورت هذه الثقافة من خالفها، وقبست مما أقنعها. وخلال فترة تاريخية مهمة، وفي سياق حجاجي منتج أثرت هذه الثقافة وتأثرت، وعوض الحوار الإكراه، وشهدت بغداد

والأندلس المظاهر الأرقى لأجواء متسامحة أقرت التعايش والتحمل المتبادل. إن المناظرة في التراث العربي الإسلامي لم تكن مواجهة عميقة أو اختلافًا عدميًّا، بل شكلت وسيلة للمفاعلة العقلية وعاملاً منتجًا للقيم والأفكار، ومن ثم، غايرت العديد من أشكال التناظر الغربية.

إن المناظرة في التراث العربي الإسلامي لم تكن ممارسة خطابية ومعرفية سائبة، بل أحكمت بقواعد وآداب على المتناظرين التزامها، ولذلك أحاطها القدامى بشروط جعلتها ممارسة منتجة لا مماحكة عقيمة، كما قيدت الطرفين المشاركين فيها باحترام الاختلاف وتقدير المسافة بين الأفكار، لقد حددت المناظرة لطرفيها حقوقًا وواجبات وأقرت طقوسًا مساعدة لها على أداء دورها المعرفي، واختصت بمجالس معينة حفظت لها هيبة العلم وفائدته، لقد أثبت البحث أن المشاركَين في المناظرة يتراوحان بين منازل الادعاء والمنع، منتهجَين التدليل طلبًا للصواب، وسعيًا نحو الإفحام والإلزام. هذا التواجه المنتج الذي يجري داخل مجالس علمية، يقيد المتناظرين بجملة من الآداب، فيها اعتبار الآخر والاحتراز عن الضحك ورفع الصوت، والابتعاد عن المكابرة، والاستعداد للمشاركة في بناء المعرفة.

إن الآليات الحجاجية التي توفر للمناظرة خاصيتها الإقناعية تجلت حسب ما خلص إليه البحث في طريقة البناء الحواري، هذا البناء الحواري يؤشر إليه توزع الضمائر وأدوار الكلام وأفعاله، وتقنيات توسيع الحوار أو إغلاقه، فالضمائر الشخصية تحيل باختلافها على التفاعل الحجاجي في المناظرة، أما أدوار الكلام فتشف عن طريقة تنظيم التناوب بين المتدخلين وتكشف عن تقنيات خرقه. وبخصوص أفعال الكلام أبان البحث عن استناد المناظرة أساسًا إلى عبارات العرض والحكم. كما انتهى تحليل المناظرات إلى أن توسيع الحوار فيها يتم عبر التناقض، أما الإغلاق فقد يكون إفحامًا أو إلزامًا، ويتجلى الإقناع في هذا الجنس كذلك من خلال التشغيل الحجاجي للاستفهام، الذي يتحول عن دلالته الحقيقية، ويتجاوز براءته وحياده ليصبح أداة لإيقاع الطرف الآخر، أو استدراجه من خلال مضامين التبرير والتوريط والاستنكار والتقرير التي تلبسه، ويتمظهر الحجاج في المناظرة أيضًا، من خلال تشغيل النفي في مقصديات النقض والاعتراض والجحد أو التعويض، التي تحكم

التعاطي مع الرأي المنافس، وفضلاً عن ذلك تستعين المناظرة خدمةً لهدفها الإقناعي بالشاهد أساسًا القرآني والشعري، لما لهما من سلطة في الإفحام وتحقيق الاعتقاد[٨].

هنا تدرك لماذا اكتسبت المجتمعات الإسلامية الثقة في ذواتها، فأي فكر لم يكن مرفوضًا لذاته، هذا ما نراه في مدرسة الأزهر العلمية التي ورثت مدرسة مسجد عمرو بن العاص واعتبرت امتدادًا لها، لقد تميزت هذه المدرسة بالنقدية المذهبية التي تقوم على حوارات يومية داخلها بين مختلف الآراء المذهبية، حتى أسقطت فتوى لأحد مشايخ الأزهر في القرن السادس عشر ميلاديًّا فرمان السلطان سليمان القانوني بتحريم مشروب القهوة، الذي كان يراه علماء اسطنبول كمشروب الخمر. إلا أن الشيخ زكريا الأنصاري أخذ بالمشاهدة العينية لشاربي القهوة ومعاينة حالتهم بعد الشرب، وأكد أن مشروب القهوة غير مسكر، فأفتى بحل المشروب فانتشرت القهوة في كل أنحاء العالم.

هنا نستطيع أن نفهم تقبل المسلمين الآراء الجديدة والفكر الجديد، إلا أن انغلاق هذه المجتمعات على ذواتها، وعدم إدراكها ما يحدث حولها جعلها مجتمعات ترفض الجديد القادم من الآخر، حتى ولو كان تجريم عبودية الإنسان للإنسان، وهو مبدأ إنساني أقره مجلس العموم البريطاني، وقاومه العديد من المجتمعات الإسلامية إلى القرن العشرين، على الرغم من تسامي هذا الهدف مع القيم العليا للإسلام ومنها حفظ النفس الإنسانية كما في مقاصد الشريعة.

لقد جعلت الثقة في الذات الإسلامية المسلمين يقبلون قول البيروني بكروية الأرض بقوله: «إن القائم في محل منكشف الأفق ليس فيه شيء يمنع النظر إلى جميع الجهات يرى الأرض دائمًا على صفة مستوٍ مستدير من أي وجهة نظر إليه»[٩].

(٨) عبد اللطيف عادل، **بلاغة الإقناع في المناظرة**، مقاربات فكرية (بيروت، لبنان: منشورات ضفاف؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، ٢٠١٣): ٢٤٦-٢٤٨.

(٩) أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي (ت ٤٤٠ هـ)، **القانون المسعودي**، مج. ١ (حيدر آباد، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٤): ٤٩.

فالدين الإسلامي زرع هذه الثقة في نفوس المسلمين، لذا حينما جاءت الحقبة الاستعمارية، اهتزت ثقة المسلمين في ذواتهم، واهتزت ثقتهم في دولهم مع سقوطها واحدة تلو الأخرى، ومع فشل الدول الوطنية سواء في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وانتشار الفساد في حقبة ما بعد الاستقلال، هذا كله أدى إلى نمو تيارات التطرف وتصاعد حدتها كنوع من الهروب من الفشل إلى الدخول في قوقعة مغلقة مظلمة تحت ستار الخوف، فبدلاً من الخوف من عذاب الآخرة، استبدل بجلد الذات في الدنيا إلى حد الجنون واعتبر الخلاص خلاص الآخرة بالتخلص من النفس الإنسانية في الدنيا عبر الجهاد الزائف، ومن هنا تبرز أهمية علم الاجتماع الديني.

إن الدين بسبب ما له من هيمنة على الإنسان - قادر على التأثير في الإنسان وتحريكه وتغيير سلوكه، أما الفلسفة فهي عاجزة عن ذلك، ودليل ذلك أن أتباع الديانات بازدياد مطرد مع مرور الزمن، أما أتباع الفلسفة فهم كالمد والجزر في ذبذبة مستمرة، فالفلسفة بحث عقلي حر ليس فيه مسلمات، وهي تضع كل شيء موضع الشك، ويخضع كل شيء فيها للنقد والتمحيص، والمفاضلة والرفض حسب ما يقتضيه البحث.

بينما الدين يتطلب من المؤمن به الاتباع والتسليم، لأن المؤمن يتبع الدين عن اختيار عقلي ناشئ عن تأمل واقتناع يترتب عليه التسليم، لأن الدين يقدم علمًا لا يستطيع الإنسان الإجابة عنه.

وهو الراحة النفسية وصفاء الروح والاستسلام لله أو القناعة، وهنا يأتي دور الدين، لكن في عصر لا توجد حقيقة علمية ثابتة، وكل حقيقة من الممكن بعد سنوات نقضها بحقيقة أخرى. ونفذ الإنسان إلى عالم أدق من الذرة، بل نفذ إلى داخل الذرة، وأصبحت حياته ودقائقها مكشوفة أمام العلم وعلى برامج التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

هنا يسارع أصحاب العقول الجامحة إلى سبر أغوار عصرهم ليميطوا اللثام عن روح عصرهم، والروح مبدأ مفعم بالحياة، فهي رديف النفس وذات طبيعة خالدة. وقد كان ماكس فيبر على بصيرة عند وصف الحداثة بأنها «قفص حديد» مأهول بـ «متخصصين بلا روح، وشهوانيين بلا قلب». وكان

أكثر ما يميز روح الرأسمالية الصناعية في تقديره، افتقارها إلى الروح أصلاً: تبلغ الحداثة بهذا المعنى أَوجَها عندما يتحول الحرص النسكي على تحقيق الربح باعتباره غاية في حد ذاته، شيئًا فشيئًا، إلى مادة تقانية مبتذلة متنامية، ويتكشف المبدأ الذي يبعث الحياة في العالم الحديث من خلال كسوف الإيمان بإمكان القيام بمبدأ باعث الحياة متعال. والمفارقة أن الروح التي تنفث الحياة في المجتمع الصناعي الحديث تنزع الروح أيضًا من النفس البشرية[١٠].

يقودنا هذا إلى أزمة المجتمعات المعاصرة، أزمة مجتمعات تبحث عن هويتها، وتدرك أن هناك تهديدًا قاسيًا لهذه الهوية، حتى إن قارة كأوروبا، ودولة كالولايات المتحدة تتصاعد فيهما الحركات اليمينة المتطرفة الداعية إلى الانغلاق وطرد المهاجرين، في حين تبدو في المجتمعات العربية والإسلامية حركات قلقة تدرك أن هناك تهديدًا لذاتها امتد كأنه تهديد للدين الذي تدين به ذاته، فأصبح هناك عدو متخيل يهدد الدين وجوده، فيتحول بعض أفراد هذه المجتمعات إلى قلقين مهددين باحثين عن الهوية معتبرين الدين هو المكون الوحيد للهوية، وفي ظل الفشل وعدم امتلاك الثقافات الحديثة والتحول لمستهلكين لها يفقد هؤلاء إحساسهم بذواتهم، ويعيشون حالات اغتراب يهجرون مجتمعاتهم لعدم اتساق ذواتهم مع هذه المجتمعات، فيمارسون أقسى درجات العنف.

(١٠) بارني، المجتمع الشبكي: ١١.

إلى أين نحن؟

لقد شكَّل انتشار الإنترنت وتدفق الأفكار والمعلومات عبر شبكة الإنترنت تهديدًا غير مسبوق لكل المجتمعات، حتى المجتمع الأمريكي الذي قدم هذه الثقافة للعالم، لذا فعلماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والفلسفة، يرون أن هناك جدلاً بين الثقافة والمجتمع الحديث كما يلي: هل المجتمع هو الذي يجعل الإنترنت على ما هو عليه، أم إن الإنترنت هو الذي يجعل المجتمع على ما هو عليه؟. بعبارة أخرى: هل الحواسيب الشبكية مجرد أدوات، أم إنها شيء يفوق ذلك، شيء تقني؟ ولو عقَّدنا الأمر أكثر: هل التقنيات مجرد وسائل لبلوغ غايات خارجة عنها وأبعد عنها وأبعد منها؟ أم إنها تحدد تلك الغايات ولا تقتصر على خدمتها؟ والأدهى من ذلك، هل تلك الغايات تخرج من رحم التقانات ذاتها؟

ليس كل من خبِر ما للعولمة والثقافة الشبكية من طاقات نابذة ستتولد لديه هوية حيوية مقاومة أو هوية مشروع تجعله طرفًا في الحركات الاجتماعية الساعية إلى منابذة نظام المجتمع المدني الطاغي. لكن هذا لا يعني في المقابل أن هويات هؤلاء أو ممارسات بناء الهوية لديهم تظل غير قابلة للتأثر بديناميات العولمة والتقانات الجديدة، وبالفعل، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين لا يستمدون هويتهم من معاداة التيارات السائدة في المجتمع المعاصر، يمكن أن يُفهم الوضع الراهن على أنه وضع تحضر فيه أسئلة الهوية بالنسبة إلى الأفراد، على المستوى الشخصي، بطريقة مباشرة تمامًا[١١].

يمتد كل هذا إلى التغيرات السريعة في التقنيات، فالابتكارات سرعان ما تكون متداولة بين الناس لتغير حياتهم، حتى الاقتصاديات التقليدية لم تعد كما كانت، ولن تستمر كما هي الآن، فنحن في عصر فيه اقتصاد جديد يعرف باقتصاد المعرفة، نمط لم نعرفه من ذي قبل.

---

(١١) المرجع السابق: ١٨٦.

المراجع

- أبو الريحان البيروني (أبو الريحان؛ محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي، ت ٤٤٠ هـ). **القانون المسعودي.** مج. ١. حيدر آباد، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٤.

- بارني، دارن. **المجتمع الشبكي**. ترجمة أنور الجمعاوي. ترجمان. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

- الجاحظ (أبو عثمان؛ عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة الليثي الكناني البصري، ت ٢٥٥ هـ). **البيان والتبيين**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط. ٧. مج. ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨.

- طبانة، بدوي. **البيان العربي: دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى**. ط. ٢. مزيدة منقحة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨.

- عادل، عبد اللطيف. **بلاغة الإقناع في المناظرة**. مقاربات فكرية. بيروت، لبنان: منشورات ضفاف؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، ٢٠١٣.

- العمري، محمد. **البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩.

- مكاوي، عبد الغفار. «النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: تمهيد وتعقيب نقدي». **حوليات كلية الآداب** ١٣، العدد ٨٨ (١٩٩٣).

- يوسف ابن الجوزي (محي الدين؛ أبو المحاسن؛ يوسف عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي القرشي التيمي البكري، ت ٦٥٦ هـ). **كتاب الإيضاح لقوانين الاصطلاح: في الجدل والمناظرة**. تحقيق محمود بن محمد السيد الدغيم. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية